

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

استمرار النمو القوي في شهر يوليو مع تحسن الطلب المحلي

النتائج الأساسية

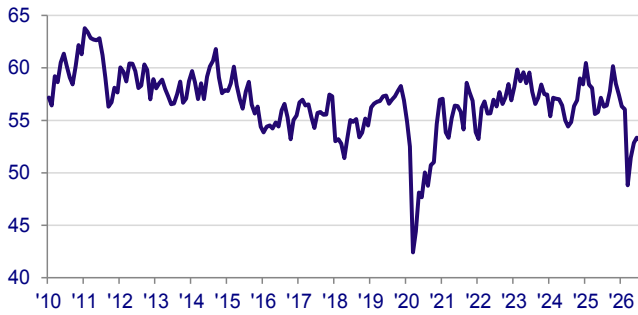
زيادة معدلات الطلب، رغم استمرار انخفاض مبيعات التصدير

نمو النشاط يؤدي إلى انخفاض تراكم الطلبات للشهر الثاني على التوالي

تراجعت الثقة مع استمرار ارتفاع ضغوط التكاليف

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 9 إلى 23 يوليو 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"واصل الاقتصاد السعودي غير المنتج للنفط إظهار مرونته في شهر يوليو، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات 53.1 نقطة، ليشهد بذلك توسعاً للشهر الرابع على التوالي على الرغم من الظروف الإقليمية الصعبة. ورغم أن القراءة الرئيسية تراجعت بشكل طفيف عن الـ 53.3 نقطة المسجلة في شهر يونيو، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير من المستوى المحايد، مما يؤكد على أن ظروف الأعمال الأساسية لا تزال تتحسن. تشير أحدث الدراسات الاستقصائية إلى أن الطلب المحلي يشهد تحسناً تدريجياً مع عودة ظروف السوق إلى طبيعتها في أعقاب الاضطرابات الإقليمية الأخيرة، مما يدعم الزيادات المستدامة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة.

"لكن الطلب الخارجي استمر في مواجهة رياح معاكسة؛ حيث تراجعت طلبات التصدير للشهر الخامس على التوالي بسبب تأثير تكاليف الشحن المرتفعة والتوترات الإقليمية على التجارة الدولية. رغم أن وتيرة الانكماش قد تباطأت مقارنة بالأشهر السابقة. وفي الوقت نفسه، ساهم تحسن أداء الموردين وتعزيز المصادر المحلية في تسريع أوقات التسليم، مما يسلط الضوء على المرونة المتزايدة لسلاسل التوريد المحلية بالرغم من التحديات اللوجستية المستمرة.

"كما أظهرت ضغوط التكاليف مؤشرات على انحسار تدريجي، حيث تباطأ معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أبداً وتيرة له في أربعة أشهر، مدفوعاً بتراجع حدة الزيادات في أسعار المشتريات. وعمدت الشركات إلى تمرير جزء من هذه التكاليف إلى العملاء عبر رفع أسعار البيع، إلا أن وتيرة تضخم أسعار الإنتاج تراجعت بشكل طفيف مقارنة بشهر يونيو، مما يشير إلى أن ضغوط التضخم أصبحت أكثر قابلية للاحتواء.

"إن استمرار توسع الطلب المحلي، ومرونة نشاط الأعمال، وتحسن ظروف العرض، يعزز التوقعات بأن يحافظ الاقتصاد السعودي غير المنتج للنفط على زخم نمو قوي خلال النصف الثاني من العام، مدعوماً بمتانة الأسس الاقتصادية واستمرار التقدم في جهود التنويع الاقتصادي."

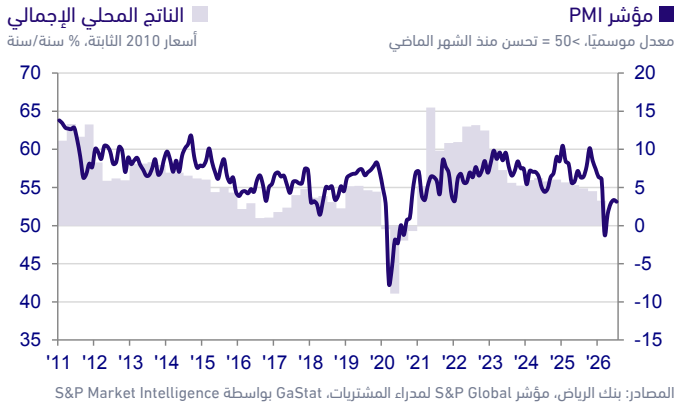
سجلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية زخماً قوياً في النمو خلال شهر يوليو، حيث تحسنت ظروف التشغيل للشهر الرابع على التوالي على الرغم من استمرار الظروف الإقليمية غير المواتية. وأشارت الشركات إلى انتعاش قوي في الإنتاج والطلبات الجديدة. في ظل تقارير أخرى تشير إلى انتعاش مُعتدل في مستويات الإنفاق. ومع ذلك، استمرت التوترات الإقليمية وارتفاع تكاليف الشحن في تقييد أداء الصادرات وتقويض ثقة الشركات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات PMI® (PMI) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات 53.1 نقطة في شهر يوليو، مقارنة بـ 53.3 نقطة في شهر يونيو، مسجلاً تراجعاً هامشياً، لكنه لا يزال يعكس تحسناً قوياً في ظروف الأعمال لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وتشير هذه القراءة، التي تتجاوز مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد، إلى توسع في القطاع للشهر الرابع على التوالي.

ارتفع النشاط التجاري بقوة في شهر يوليو، حيث أفادت حوالي 19% من الشركات بوجود زيادة في الإنتاج مقارنة بـ 4% فقط شهدت انخفاضات. ووفقاً للتقارير النوعية الصادرة عن لجنة الدراسة، فقد استند النمو إلى ارتفاع حجم الطلبات الجديدة واستمرار عودة ظروف السوق إلى طبيعتها في أعقاب اضطرابات الصراع الإقليمي. ومع ذلك، فقد تراجع الارتفاع الإجمالي في الطلبات الجديدة منذ يونيو وكان طفيفاً مقارنة بالمتوسطات التاريخية. كما ظل وضع الصادرات مليئاً بالتحديات، حيث انخفضت الطلبات الدولية للشهر الخامس على التوالي بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والضغوط التنافسية، رغم أن معدل الانكماش قد انخفض إلى أدنى مستوى له في هذه السلسلة.

أظهرت اتجاهات التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط تحسناً طفيفاً، حيث ازدادت أعداد القوى العاملة بعد حالة الركود التي شهدتها شهر يونيو. ومع ذلك، ظل معدل خلق فرص العمل أقل بكثير من المعدلات المسجلة في بداية عام 2026. وجاء ذلك في ظل مؤشرات أخرى تفيد بوجود طاقة إنتاجية فائضة، حيث انخفضت الأعمال المتراكمة بأسرع وتيرة منذ شهر أبريل 2025.



الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث كبير اقتصاديين بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com	منيرة العبيد خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 8480 monirah.a.alobaid@riyadbank.com
ديفيد أوين خبير اقتصادي رئيسي S&P Global هاتف: 461 002 1491 44 david.owen@spglobal.com	كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: 7186-101-971-91+ kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

استمرت ظروف سلسلة التوريد في التحسن خلال شهر يوليو، حيث انخفضت فترات التسليم للشهر الثالث على التوالي وبأسرع وتيرة منذ شهر فبراير. وبحسب التقارير، فقد ساهم في هذا الارتفاع تحسن استجابة الموردين وزيادة الاعتماد على المصادر المحلية.

استمرت ضغوط التضخم في بداية الربع الثالث، لكنها أظهرت بعض المؤشرات على التراجع. وارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بأبطأ وتيرة لها في أربعة أشهر، رغم أن المعدل ظل حادًا وفقًا للمعايير التاريخية. وجدير بالذكر أن تكاليف الموظفين ارتفعت بأقوى وتيرة لها في خمسة أشهر، مما يعكس وجود تعديلات في الرواتب استجابة لضغوط التضخم. وقد انخفض معدل التضخم في أسعار المشتريات بالرغم من التوترات الإقليمية المستمرة التي تؤثر على تكاليف المواد الخام ورسوم النقل. وقد انعكست ضغوط التكاليف هذه على أسعار الإنتاج، التي ارتفعت بشكل حاد ولكن بوتيرة أبطأ قليلًا مما كانت عليه في شهر يونيو.

تراجع مستوى الثقة بشأن آفاق الأعمال خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة مقارنةً بالذروة التي سجلها في شهر يونيو، وهي الأعلى خلال خمسة أشهر، إذ لم يتوقع سوى 8% من شركات القطاع الخاص غير المنتج للنقط نمو إنتاجها. كما ظهرت بعض المؤشرات على أن المخاوف المرتبطة بالتوترات الإقليمية واشتداد المنافسة قد حذت من خطط التوسع.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرة على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير (بإهمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل) هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل) أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.